OPEN ACCESS
Received: 12 -04 -2026
Accepted: 28- 07-2026

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Criteria for Assessing Influence in Studies of Grammatical Influence: Issues of Grammatical Interpretation in al-Wahidi and Abu Ali al-Farisi in al-Basit

Salem Fadhl Ashoor Bajeri *
abu-fadhl@hotmail.com

Abstract

This study investigates Abu Ali al-Farisi's influence on the grammatical choices of Abu al-Hasan al-Wahidi in his Quranic commentary *al-Basit*, while proposing a more rigorous method for assessing scholarly influence. Rather than treating agreement alone as evidence of influence, the study distinguishes direct borrowing from convergence arising from adherence to a shared grammatical tradition. It focuses on four areas of grammatical interpretation: semantic incorporation (*tadmin*), construction according to meaning (*haml ala al-ma'na*), ellipsis, and augmentation. To assess the extent of influence, the study develops a five-level scale and six indicators for distinguishing borrowing from independent convergence. These criteria are applied to thirty-nine cases identified in *al-Basit* and compared with al-Farisi's discussions in his original works. The findings reveal that al-Farisi's influence extended beyond individual grammatical judgments to principles of analysis, reasoning, and argumentation. Particularly significant is al-Wahidi's incorporation of al-Farisi's formulations without explicit attribution, which led some later scholars to attribute al-Farisi's views to al-Wahidi. Nevertheless, al-Wahidi demonstrates considerable scholarly independence through explicit disagreement, selective adoption, additions to al-Farisi's analyses, and divergence from some of his underlying principles.

Keywords: al-Basit Quranic Commentary, Grammatical Interpretation, Semantic Incorporation, Construction According to Meaning, Degrees of Influence

* PhD Student in Grammar and Language, Department of Arabic Language and Literature, College of Humanities and Social Sciences, King Saud University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Bajri, S. F. A. (2026). Criteria for Assessing Influence in Studies of Grammatical Influence: Issues of Grammatical Interpretation in al-Wahidi and Abu Ali al-Farisi in al-Basit, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *8*(3): 696 -717 https://doi.org/10.53286/2zkeps03

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2026/04/12م
تاريخ القبول: 2026/07/28م

مقاييس الحكم بالتأثر في دراسات الأثر النحوي: قضايا التأويل النحوي عند الواحدي وأبي علي الفارسي في (البسيط)

سالم فضل عاشور باجري*
abu-fadhl@hotmail.com

ملخص:

يتناول هذا البحث أثر أبي علي الفارسي (ت 377هـ) في اختيارات أبي الحسن الواحدي (ت 468هـ) النحوية في تفسيره (البسيط)، ويقصد إلى تجاوز المنهج الذي درجت عليه كثير من دراسات الأثر، وهو الاكتفاء بجمع مواضع الموافقة والحكم بالتأثر لمجرّدها؛ إذ الموافقة قد تكون أخذًا عن الشخص، وقد تكون اشتراكًا في المذهب. وقد اخترتُ قضايا التأويل النحوي - التضمينَ، والحملَ على المعنى، والحذفَ والزيادة - مجالًا تطبيقيًّا له؛ لأنها المواضع التي يتعذّر فيها إجراء الظاهر على القاعدة، فيلجأ النحوي إلى افتراض معنى يصح به التركيب، فتظهر فيها طريقته في النظر أظهرَ ما تكون. وقد اقترحتُ في البحث سلّمًا من خمس درجات يُقاس به التأثر، وستَّ قرائن يُميَّز بها الأخذ من التوارد، ثم طبّقتهما على تسع وثلاثين مسألة استقريتها من (البسيط)، وقابلتها بنصوص الفارسي في مصادرها الأصلية: (الحجة)، و(الإغفال)، و(المسائل الحلبيات)، و(العسكريات)، و(البصريات)، و(البغداديات)، و(التعليقة على كتاب سيبويه)، و(الإيضاح العضدي)، و(التكملة). وانتهيتُ إلى أنّ أثر الفارسي في الواحدي لم يقف عند الأحكام والنتائج، بل بلغ الأصول وطرائق التعليل والاحتجاج؛ وأنّ أعمق صور هذا الأثر ليست النقلَ المعزوّ، وإنما النقلُ الذي يُدمج فيه كلام الفارسي في متن (البسيط) بلا نسبة، حتى أفضى ذلك إلى نسبة بعض آراء الفارسي إلى الواحدي عند المتأخرين؛ وأنّ الواحدي مع ذلك يبقى صاحب اختيار مستقل، يظهر استقلاله في مخالفته الصريحة، وفي عدم اطّراده على ما ينقله، وفي زيادته على الفارسي، وفي افتراقه عنه في بعض الأصول.

الكلمات المفتاحية: التفسير البسيط، التأويل النحوي، التضمين، الحمل على المعنى، درجات التأثر..

* طالب دكتوراه في النحو واللغة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: باجري، س. ف. ع. (2026). مقاييس الحكم بالتأثر في دراسات الأثر النحوي: قضايا التأويل النحوي عند الواحدي وأبي علي الفارسي في (البسيط)، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *8*(3): 696- 717 https://doi.org/10.53286/2zkeps03

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة

جرت عادة كثير من الدراسات التي تُعنى بأثر عالم في عالم على منهج واحد، وهو أن تُستقرأ المواضع التي وافق فيها المتأخرُ المتقدمَ، ثم يُحكم بالتأثر لمجرد هذه الموافقة. وهذا المنهج - مع ما فيه من فائدة الحصر والجمع - يخلط بين أمرين مختلفين: الأخذِ عن الشخص، والاشتراكِ في المذهب. فقد يتفق نحويان بصريان في مسائل كثيرة، لا لأنّ أحدهما أخذ عن الآخر، ولكن لأنّ كليهما يصدر عن أصول (الكتاب) وعن مذهب واحد؛ فالتشابه وحده لا يكفي للحكم بالنقل، وإنما يحتاج إلى قرينة تُضمّ إليه.

وتزداد هذه المشكلة في العلاقة بين الواحدي وأبي علي الفارسي من وجهين: أولهما أنّ الواحدي مفسّر لا نحويّ خالص، وكتابه (البسيط) تفسير مبسوط تتزاحم فيه أقوال المفسرين وأهل المعاني والنحويين، فيصعب في بعض المواضع أن يُميَّز صوته من الأصوات التي ينقلها. والآخر أنه كثيرًا ما يورد كلام الفارسي بغير عزو، فيلتبس النقل بالرأي. فالمشكلة إذن ليست في وجود التأثر؛ فهو ظاهر لمن قرأ (البسيط)، وإنما هي في قياسه: بأيّ قرينة يُحكم بالأخذ؟ وكيف تُميَّز درجاته؟ ومتى يجب الوقوف عند حدّ الاحتمال دون الجزم؟

يهدف البحث إلى استقراء مواضع حضور الفارسي في (البسيط) في قضايا التأويل النحوي استقراءً شاملًا، ومقابلتها بنصوص الفارسي في مصادرها الأصلية لا بالوسائط، ثم بناء أداة منهجية يُقاس بها التأثر وتطبيقها على هذه المواضع؛ وصولًا إلى صورة محرَّرة للعلاقة العلمية بين الرجلين.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من ثلاثة أمور: أنّ (البسيط) من أوسع كتب التفسير عناية بالصناعة النحوية، وأنه - لضخامته وتأخر نشره - لم يُستثمر في الدراسات النحوية بقدر ما يستحق؛ وأنّ أبا علي الفارسي يمثل ذروة النحو البصري المتأخر، فرصدُ انتقال آرائه إلى مفسّر نيسابوريّ في القرن الخامس يضيء فصلًا من تاريخ انتقال المعرفة النحوية؛ وأنّ الأداة المنهجية التي أقترحها هنا قابلة للتعميم على غير هذا الموضوع من دراسات الأثر.

وتنتظم الدراسات المتصلة بهذا البحث في خمس مراتب، أرتّبها من أبعدها عن موضوعي إلى أقربها:

المرتبة الأولى: دراسات في التأويل النحوي مفردًا، كدراسة الحموز (1404هـ) في (التأويل النحوي في القرآن الكريم). وهي تدرس الظاهرة في ذاتها، لا أثرَ عالمٍ في عالم.

المرتبة الثانية: دراسات في أبي علي الفارسي وحده، كأطروحة أحمد (2023م) في (البحث النحوي القرآني عند أبي علي الفارسي). وهي تدرسه في ذاته، لا في أثره فيمن بعده.

المرتبة الثالثة: دراسات في نحو (البسيط)، كرسالة الفراج (1409هـ) في (الواحدي النحوي من خلال كتابه البسيط). وهي تدرس نحو الكتاب في ذاته، ولا تُفرد فيه مصدرًا نحويًّا بعينه.

المرتبة الرابعة: دراسات في أثر الفارسي في غيره، كدراسة الحلّي (د.ت) في أثره في ابن جني من خلال (المحتسب)، ودراسة حسكور (2001م) في (أثر أبي علي الفارسي في جهود ابن سِيده النحوية).

والمرتبة الخامسة: وهي أقربها إلى موضوع الدراسة: دراسة النمري (2019م) في (آراء الفراء النحوية في التفسير البسيط وموقف الواحدي منها)؛ فقد أفرد مصدرًا نحويًّا بعينه من مصادر (البسيط) ببيان موقف الواحدي منه، غير أنه لم يقصد إلى وضع مقاييسَ يُقاس بها التأثر، ويُميَّز بها الأخذُ من التوارد.

وأرى أنّ الفجوة التي يسدّها هذا البحث محدَّدة في ثلاثة أمور: أنه - بحسب استقرائي - أول ما أُفرِدت فيه علاقةُ الواحدي بالفارسي بالدرس المستقل؛ وأنه ينقل النظر في الأثر من الجمع إلى القياس، باقتراح سلّمٍ لدرجاته وقرائنَ للتمييز بينه وبين التوارد؛ وأنه يرصد ظاهرة النقل غير المعزوّ ويقيس أثرها في تاريخ نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها.

حدود هذا البحث: كتابُ (البسيط) أصلًا، ومعه (الوسيط) و(الوجيز) استئناسًا؛ وقضايا التأويل النحوي مجالًا تطبيقيًّا. وقد رتّبتُ المسائل بحسب نوع الأثر ودرجته، لا بحسب ترتيب السور؛ لأنّ مقصود البحث بناءُ صورة للعلاقة بين الرجلين، لا فهرسةُ المواضع التي التقيا فيها.

أسئلة البحث

ما مدى حضور الفارسي في (البسيط) في قضايا التأويل النحوي؟ وما أبرز كتبه التي أفاد منها الواحدي؟

ما المقاييس التي يُميَّز بها التأثرُ الحقيقي من التوارد؟ وما درجاتُ الحكم بالتأثر وقرائنُه؟

ما صور حضور الفارسي في (البسيط)؟ وما الدلالة الخاصة للنقل غير المعزوّ في نسبة الآراء؟

كيف تجلّى أثر الفارسي في قضايا التأويل النحوي (التضمين، والحمل على المعنى، والحذف والتقدير)؟

هل تعدّى الأثرُ النتائجَ إلى الأصول النحوية وطرائق التعليل وتوجيه القراءات؟

ما حدود تأثّر الواحدي بالفارسي؟ وأين يظهر استقلالُ اختياره، وشخصيتُه العلمية؟

وتم تقسيم البحث إلى الآتي:

المقدمة:

التمهيد: الواحدي وأبو علي الفارسي، ومقاييس الحكم بالتأثر

أولًا: موضع الصناعة النحوية في (البسيط)

ثانيًا: كتب الفارسي التي أفاد منها الواحدي

ثالثًا: مقاييس الحكم بالتأثر: درجاته وقرائنه

المبحث الأول: صور حضور الفارسي في (البسيط)

المطلب الأول: النقل الصريح المعزوّ إلى الفارسي

المطلب الثاني: النقل غير المعزوّ وأثره في نسبة الآراء

المطلب الثالث: صور تصرّف الواحدي في نصّ الفارسي

المبحث الثاني: أثر الفارسي في قضايا التأويل النحوي

المطلب الأول: التضمين وحمل الفعل على الفعل

المطلب الثاني: الحمل على المعنى في المفردات والتراكيب

المطلب الثالث: الحذف والتقدير

المبحث الثالث: أثر الفارسي في الأصول والتعليل وتوجيه القراءات

المطلب الأول: الأصول النحوية التي أخذها الواحدي عن الفارسي

المطلب الثاني: أثر التعليل وطريقة الاحتجاج بالشواهد

المطلب الثالث: توجيه القراءات مجالًا لأثر الفارسي

المبحث الرابع: حدود تأثّر الواحدي واستقلال اختياره

المطلب الأول: المخالفة الصريحة وعدم الاطّراد
المطلب الثاني: التطوير والزيادة والترجيح بين الأقوال
المطلب الثالث: افتراق الأصول وما لم ينقله الواحدي عن الفارسي
الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات.
قائمة المراجع.

التمهيد: الواحدي و أبو علي الفارسي، ومقاييس الحكم بالتأثر:

أولًا: موضع الصناعة النحوية في (البسيط):

يمتاز (البسيط) من بين كتب التفسير بأنّ الواحدي لا يمرّ فيه بالمسألة النحوية مرورًا عارضًا، وإنما يستوعب أقوال النحويين فيها، ويسوق حججهم، ويناقشها في بعض المواضع. وقد جرت عادته في عرض المسألة أن يبدأ بأقوال المفسرين وأهل المعاني، ثم يذكر الفراء والزجاج وابن الأنباري، ثم يختم غالبًا بقول أبي علي الفارسي، فيجيء كلامه في آخر المسألة بمنزلة الفصل فيها أو الشرح لما تقدمه. وهذا الترتيب نفسه قرينة على منزلة الفارسي عنده؛ إذ تصديرُ الأقوال بالمتقدمين ثم الختمُ بواحد منهم يدل على أنّ الأخير هو المعتمد في نظر الناقل.

وليس الواحدي ممن يُلزم نفسه بالتصريح بالترجيح في كل مسألة، بل من عادته أن يسوق الأقوال ثم يسكت. وقد استفدتُ من هذه العادة قاعدةً إجرائية أجريتها في هذا البحث، وهي أنّ إيراده الرأيَ من غير تعقيب عليه ولا اعتراض إشارةٌ - في الغالب - إلى ميله إليه، ولا سيما إذا ختم المسألة به، أو أعاده في (الوسيط) أو (الوجيز) غير منسوب إلى صاحبه.

ثانيًا: كتب الفارسي التي أفاد منها الواحدي

يدل استقراء المواضع على أنّ الواحدي أفاد من طائفة واسعة من كتب الفارسي، لا من كتاب واحد، فأكثر نقوله من (الحجة للقراء السبعة)، وهو المصدر الغالب في مسائل توجيه القراءات والحمل على المعنى؛ ويليه (الإغفال) في المسائل التي يردّ فيها الفارسي على الزجاج، ثم (المسائل الحلبيّات) في مسائل الاعتراض وحذف الفاعل والعطف على المعنى؛ و(الإيضاح العضدي) في مسائل التعدية والاتساع؛ ثم (العسكريات) و(التكملة) و(التعليقة على كتاب سيبويه) و(البصريات) و(البغداديات) في مواضع أفراد.

ومن اللافت أنّ كتاب (التذكرة) - وهو مفقود - لا يظهر في نقول الواحدي مباشرة، وإنما تصل أصداؤه إليه بوساطة ما نقله ابن مالك وابن الشجري، كما في مسألة (لو) التي بمعنى الأمر.

وهذا الاتساع في المصادر يقتضي أنّ صلة الواحدي بالفارسي صلةُ قارئ مستوعب لكتبه، لا صلةُ ناقل عن واسطة واحدة.

ثالثًا: مقاييس الحكم بالتأثر: درجاته وقرائنه:

أقترح - قبل الدخول في التطبيق - أداةً من شقّين: سلّمٍ للدرجات، وقرائنَ يُرجَّح بها.

أما الدرجات فخمس:

– **الدرجة الأولى:** النقل الصريح المعزوّ، وهو أن يقول الواحدي: (قال أبو علي). وهو أثبت الدرجات من جهة ثبوت الأخذ، وليس أعمقها دلالةً على استقرار الرأي؛ لأنّ العزو قد يكون لمجرد استيفاء الأقوال.

– **الدرجة الثانية:** النقل غير المعزوّ، وهو أن يُدمج نصّ الفارسي في متن (البسيط) بلا نسبة، بنصّه أو بتصرف يسير. وهو أعمق الدرجات دلالةً على التأثر؛ لأنّ الرأي حينئذ لم يبقَ قولًا يُحكى، وإنما صار جزءًا من رؤية الناقل.

– **الدرجة الثالثة:** الموافقة المقترنة بقرائن قوية على الأخذ، كأن يصرّح الواحدي باختياره في (الوسيط) أو (الوجيز)، أو يعيد الرأي في مواضع، أو يشارك الفارسيَّ في خطأ لا يقع مثله اتفاقًا.

– **الدرجة الرابعة:** الموافقة في النتيجة مع اختلاف الطريق أو التعليل. وهذه لا يصح أن تُسمّى أخذًا على الإطلاق، وإنما هي التقاء في الحكم.

– **الدرجة الخامسة:** الموافقة التي يُحتمل أن تكون ناشئة عن اشتراك في أصل نحوي متداول بين النحويين. وهذه لا يجوز الجزم فيها بالتأثر بحال.

وأما القرائن التي يُرجَّح بها فستٌّ: قرينةُ التنصيص؛ وقرينةُ التطابق اللفظي مع نصّ الفارسي في مصدره؛ وقرينةُ الشاهد المشترك النادر وترتيبِ الشواهد؛ وقرينةُ الخطأ المشترك، وهي أقواها؛ إذ الاتفاق في الصواب قد يقع اتفاقًا، والاتفاق في الخطأ لا يكاد يقع إلا بالنقل؛ وقرينةُ الاطّراد في كتب الواحدي الثلاثة: (البسيط) ثم (الوسيط) ثم (الوجيز)؛ وقرينةُ الانفراد، وهي أن يكون الرأي مما انفرد به الفارسي ولم يُسبَق إليه، فموافقةُ الواحدي له حينئذ لا تُحمل على التوارد.

وينبغي التنبيه على أنّ هذه القرائن لا تعمل منفردة في الغالب، وإنما يتعاضد بعضها ببعض، فترتفع المسألة بتعاضدها من درجة إلى درجة، كما سيظهر في مسألة ﴿ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾ [الأعراف: 142] التي اجتمعت فيها أربع قرائن.

المبحث الأول: صور حضور الفارسي في (البسيط):

المطلب الأول: النقل الصريح المعزوّ إلى الفارسي:

هذه أظهر صور الحضور وأكثرها عددًا، وصيغتها الغالبة: (قال أبو علي الفارسي)، أو (وذكر أبو علي وجهًا ثالثًا)، أو (وزاد أبو علي شرحًا فقال). وليس الشأن في إحصائها، وإنما في النظر في موقعها من سياق الواحدي؛ فإنها في الغالب تأتي بعد استيفاء أقوال الفراء والزجاج وابن الأنباري، فتقع موقع الحكم في المسألة أو الشرح لما تقدم فيها.

ومن أوضح ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ﴾ [الأعراف: 154]؛ فقد عرض الواحدي قول الكسائي في ضعف عمل الفعل إذا تقدمه مفعوله، وقول النحويين في ذلك، ثم قال: "وقال أبو علي الفارسي - وهو قول أكثر النحويين - قد يزاد بحروف الجر في المفعول، وإن كان الفعل متعديًا" (الواحدي، 1430هـ، ج9، ص. 384). فقوله: (وهو قول أكثر النحويين) ليس حكايةً محضة، وإنما هو تقويةٌ لرأي الفارسي بالكثرة، ثم بنى عليه اختياره فقال: "فعلى هذا قوله: ﴿لِرَبِّهِمۡ﴾ اللام صلة وتأكيد". وهذا النص من الفارسي في (الإيضاح) (الفارسي، 1389هـ، ص. 170-171)، وله نظيره في (العسكريات) (الفارسي، 1982م، ص. 95-96) و(الحجة) (الفارسي، 1413هـ، ج3، ص. 247؛ وينظر: ج5، ص. 400)؛ وتكرارُه في ثلاثة من كتبه يدل على رسوخ الرأي عنده، ويقوّي أنّ الواحدي إنما أخذ عنه أصلًا مقرَّرًا، لا رأيًا عارضًا.

وقد ذكر النحويون في اللام في هذه الآية ثلاثة أوجه، جمعها العكبري، قال: "في اللام ثلاثة أوجه: أحدها: هي بمعنى من أجل ربهم، فمفعول يرهبون على هذا محذوف؛ أي: يرهبون عقابه. والثاني: هي متعلقة بفعل محذوف، تقديره: والذين هم يخشعون لربهم. والثالث: هي زائدة، وحسن ذلك لما تأخر الفعل" (العكبري، 1976م، ج1، ص. 596؛ وينظر: الحلبي، 1406هـ، ج5، ص. 473).

وأرى أنّ الأولى في هذه الآية أن تُحمل على المعنى، بأن يُحمل الفعل (يرهبون) على (يخشعون) بالقدر المشترك بينهما من المعنى، فيكون المعنى: (يخشعون لربهم)، فلا حاجة حينئذ إلى القول بزيادة اللام ولا إلى تقدير فعل محذوف. ويؤيد هذا أنّ الفارسي نفسه سلك هذا المسلك في نظير الآية، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ﴾ [آل عمران: 73]:

"فإذا لم يسهل تعليق المفعولين به حملته على المعنى، والمعنى: لا تُقِرّوا بأن يُؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم... فاللام غير زائدة" (الفارسي، 1413هـ، ج3، ص. 53).

ومن النقل الصريح أيضًا قوله في ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ﴾ [الأنفال: 59]: "وذكر أبو علي وجهًا ثالثًا، وقال: يجوز أن يكون أضمر المفعول الأول" (الواحدي، 1430هـ، ج10، ص. 210؛ وينظر: الفارسي، 1413هـ، ج4، ص. 155-156)؛ وقوله في ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٖ وَبَنِينَ﴾ [القلم: 14]: "قال أبو علي: لا يخلو من أن يكون العامل فيه ﴿تُتۡلَىٰ﴾ أو ﴿قَالَ﴾ أو شيء ثالث" (الواحدي، 1430هـ، ج22، ص. 90).

ولا يظهر اختيار الواحدي في هذا النوع دائمًا؛ فهو يورد أحيانًا رأي الفارسي مورد الوجه المحتمل، ولا يبدي فيه استحسانًا ولا اعتراضًا، وهذا الصنيع ينبغي أن يُوصف بالحياد لا بالتأثر؛ لأنّ استيفاء الأقوال من عادة المفسرين، وليس كل ما أوردوه مختارًا لهم.

المطلب الثاني: النقل غير المعزوّ وأثره في نسبة الآراء:

أعمق صور الحضور - وأدقّها في تقدير الأثر - أن يسوق الواحدي كلام الفارسي بنصّه أو بتصرف يسير، ثم لا ينسبه إليه، فيقرؤه القارئ على أنه رأي الواحدي. ولهذه الظاهرة في (البسيط) شواهد كثيرة، منها:

أنه قال في ﴿وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ﴾ [البقرة: 48]: "ومن قرأ بالياء، فلأنّ التأنيث في الاسم ليس بحقيقي، وإذا كان كذلك حُمِل على المعنى فذكّر، ألا ترى أنّ الشفاعة والتشفع بمنزلة، كما أنّ الموعظة والوعظ، والصيحة والصوت كذلك" (الواحدي، 1430هـ، ج2، ص. 479). وهذا نصّ الفارسي في (الحجة) بحروفه (الفارسي، 1413هـ، ج2، ص. 52-53)، ساقه الواحدي مساق رأيه.

ومنها ما جاء في ﴿لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ﴾ [الإسراء: 76]، إذ قال: "وقرئ ﴿خِلَٰفَكَ﴾ و(خَلْفَكَ)، وهو في القراءتين جميعًا على تقدير حذف المضاف كأنه: لا يلبثون بعد خروجك"، ثم أتبعه بقوله: "قال أبو علي الفارسي: الآية على تقدير حذف المضاف" (الواحدي، 1430هـ، ج13، ص. 425)؛ فصدرُ الكلام وعجزُه كلاهما من (الحجة) (الفارسي، 1413هـ، ج5، ص. 114)، لكنه نسب الآخر ولم ينسب الأول.

ومنها ما جاء في ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ﴾ [النور: 7]، فإنّ جميع ما ساقه الواحدي فيه منقول بتصرف يسير من (الحجة) (الفارسي، 1413هـ، ج5، ص. 313؛ وينظر: الواحدي، 1430هـ، ج17، ص. 141) بلا إحالة. ومنها اعتراضه على الزجاج في مسألة ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ﴾ [البقرة: 234]، وهو اعتراض الفارسي بنصّه في (الإغفال) (الفارسي، د.ت، ج1، ص. 88-89؛ وينظر: الواحدي، 1430هـ، ج4، ص. 264-265). ومنها جُلّ ما ساقه في ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ﴾ [الأنعام: 109] من توجيه فتح الهمزة وكسرها، فإنه من (الحجة) (الفارسي، 1413هـ، ج3، ص. 377-381؛ وينظر: الواحدي، 1430هـ، ج8، ص. 352-356)، ولم يعزُ منه إلا موضعًا واحدًا.

وأبلغ ما يكشف خطورة هذه الظاهرة أنّ أثرها تعدّى الواحديَّ إلى من بعده؛ فقد قال الواحدي في ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: 282]: ﴿أَن﴾ تتعلق بفعل مضمر، دلّ عليه ما قبله من الكلام... فاستشهدوا رجلًا وامرأتين" (الواحدي، 1430هـ، ج4، ص. 494)، وهذا نصّ الفارسي في (الحجة) (الفارسي، 1413هـ، ج2، ص. 419)؛ ثم جاء السمين الحلبي فنسب

هذا التقدير إلى الواحدي نفسه، فقال: "إذ التقدير: فاستشهِدوا رجلًا وامرأتين لأنْ تَضِلَّ إحداهما... قاله الواحدي" (الحلبي، 1406هـ، ج2، ص. 660). فالنقل غير المعزوّ لم يُخْفِ صاحب الرأي حسب، بل أنشأ نسبةً جديدة استقرت عند المتأخرين.

وهذه نتيجة ذات دلالة مزدوجة: فهي من جهة تقيس مقدار استبطان الواحدي آراء الفارسي، حتى صارت عنده كأنها رأيه؛ ومن جهة أخرى تنبّه الباحثين على أنّ نسبة الآراء النحوية في كتب المتأخرين بها حاجة إلى مراجعة، وأنّ الرأي قد يُنسب إلى ناقله لا إلى قائله.

على أنّ الإنصاف يقتضي التنبيه على أنّ هذا الصنيع لم يكن - فيما يظهر لي - إخفاءً مقصودًا؛ يدل على ذلك أنّ الواحدي يصرّح بالنسبة في مواضع أكثر مما يسكت عنها، وأنه في بعض المواضع ينقل بلا عزو ثم يعزو في السطر الذي يليه، كما مرّ في آية الإسراء. وأقرب ما يُفسَّر به هذا الصنيع أنّ الرأي كان قد استقر عنده حتى لم يعد يستحضره قولًا لقائل.

المطلب الثالث: صور تصرّف الواحدي في نصّ الفارسي:

ليس نقل الواحدي عن الفارسي نقلًا آليًّا؛ بل فيه ضروب من التصرف تكشف - بمقدار ما تكشفه الموافقة - عن طبيعة العلاقة بين الرجلين. وقد صرّح الواحدي بذلك في موضع نفيس هو المفتاح لفهم سائر نقوله؛ إذ قال بعد أن أطال في مسألة تعلّق الظرف في ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المائدة: 106]: "هذا معنى كلام أبي علي الفارسي، وقد أدّيتُ المعنى وشرحتُ بعض ألفاظه" (الواحدي، 1430هـ، ج7، ص. 567؛ وينظر: الفارسي، 1413هـ، ج3، ص. 263). فهو يقرّر أنّ منهجه في النقل أداءُ المعنى مع شرح المشكل، لا نقلُ النص؛ وهذا التصريح يُلزمنا ألّا نطلب في نقوله مطابقةً حرفية، وأن نتوقع فيها أثر الفهم والاجتهاد.

ومن صور هذا التصرف: النقلُ الانتقائي؛ ففي قوله تعالى: ﴿فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾ [الحج: 4] للفارسي وجهان في رفع المصدر المؤول: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (فشأنه)، أو أن يرتفع بشبه جملة محذوفة تقديرها (له) (الفارسي، د.ت، ج2، ص. 421-422)؛ فاقتصر الواحدي على الأول، وأوهم كلامُه أنّ للفارسي رأيًا واحدًا (الواحدي، 1430هـ، ج15، ص. 255).

ومنها النقلُ الناقص المفضي إلى تحريف المذهب؛ ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: 117] نقل الواحدي عن الفارسي أنّ ﴿مَن﴾ "معمول فعلٍ مضمر دلّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾" (الواحدي، 1430هـ، ج8، ص. 391)، وظاهرُه أنه يجعلها مفعولًا به. والفارسي إنما يرى أنّ ﴿مَن﴾ مبتدأ، وأنّ الجملة الاستفهامية كلها في موضع نصب بالفعل المضمر، قال: "﴿مَن﴾ وما بعدها من الجملة التي هي استفهام في موضع نصب بفعل دلّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾" (الفارسي، 1405هـ، ج1، ص. 542). ويؤيد أنّ الخلل في النقل لا في المذهب أنّ في (البسيط) في هذا الموضع تصحيفًا ظاهرًا: "لأنّ المعاني لا تعمل في المعمول به"، وصوابه: (في المفعول به) كما في (الحجة) (الفارسي، 1413هـ، ج1، ص. 27؛ وينظر: الواحدي، 1430هـ، ج8، ص. 391).

ومنها سوء تنزيل العبارة؛ ففي قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: 41] نقل الواحدي عن الفارسي أنّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ حال من الضمير في ﴿ٱرْكَبُواْ﴾، "على حدّ قولك: ركب في سلاحه، وخرج بثيابه" (الواحدي، 1430هـ، ج11، ص. 424)؛ والذي في (الحجة) أنّ الفارسي جعله حالًا "على أن لا يكون الظرف خبرًا... ولا يكون حالًا عن الضمير على حدّ قولك:

خرج بثيابه، وركب في سلاحه" (الفارسي، 1413هـ، ج4، ص. 330)، أي إنه نفى ما أثبته الواحدي. ولعل الواحدي فهم من سياق كلام الفارسي بعد ذلك ما يقتضي أنه جارٍ على سَنَنِه، وهو موضعُ إشكال في نصّ (الحجة) نفسه.

ومنها الإدماج غير الدقيق؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾ [الأحقاف: 33] ساق الواحدي قول الفراء والكسائي والزجاج في تسويغ دخول الباء بالنفي المتقدم، ثم قال: "وزاد أبو علي شرحًا فقال: هذا من الحمل على المعنى" (الواحدي، 1430هـ، ج20، ص. 204)، فجعل كلام الفارسي شرحًا لكلامهم. والفرق بينهما جوهريّ: فالفراء ومن معه يرون أنّ النفي في صدر الكلام هو المسوّغ لدخول الباء، وأبو علي يرى أنّ الباء دخلت على تأويل يُحمل به الكلام على معنى ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ﴾ [يس: 81]، ولذلك استشهد ببيتَي الشمّاخ في الحمل على المعنى (الفارسي، 1413هـ، ج6، ص. 187-188). فالأول توجيهٌ في الصناعة، والثاني تأويلٌ في المعنى.

ومنها قلب النسبة؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: 39] قرّر الواحدي أنّ فاعل ﴿يَنفَعَكُمُ﴾ مضمر، وأنه التبرؤ، واستدل له بقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ﴾ [الزخرف: 38] وبنظيره ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: 173]، ثم قال: "وذكر أبو علي نحو هذا فقال: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم" (الواحدي، 1430هـ، ج20، ص. 44، 48)؛ فجعل ما قرّره أولًا كأنه له، وما نسبه ثانيًا كأنه وحده للفارسي، والحقيقة أنّ الوجهين معًا للفارسي في (الحجة)، بشاهديهما ونظيرهما (الفارسي، 1413هـ، ج1، ص. 156).

وهذه الصور مجتمعةً تفيد نتيجةً منهجية، وهي أنّ الأخذ عن الفارسي لم يكن أخذًا سلبيًّا، وأنّ نصوصه دخلت في وعي الواحدي فتصرّف فيها كما يتصرف المرء في آرائه، لا كما ينقل الناقلُ عن كتاب بين يديه. وهذا وجه من وجوه استقلاله، وإن كان استقلالًا في طريقة التناول لا في أصل الرأي.

المبحث الثاني: أثر الفارسي في قضايا التأويل النحوي:

إنما اخترتُ التأويل النحوي مجالًا تطبيقيًّا لهذا البحث لأنه المجال الذي تُختبر فيه طريقة النحوي في النظر؛ إذ لا يُلجأ إليه إلا حين يتعذر إجراء الظاهر على الصنعة، فيُضطر النحويّ إلى افتراض وجه يصون به النصَّ والقاعدة معًا. وموافقةُ المتأخر للمتقدم في مثل هذا المقام أدلُّ على التأثر من موافقته في مسألة مقرَّرة يشترك فيها أهل المذهب كلهم.

المطلب الأول: التضمين وحمل الفعل على الفعل:

من أوضح مواضع الأثر في هذا الباب مسألةُ تعدية الفعل بحرف ليس من عادته أن يتعدى به، ففي قوله تعالى: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: 154] بنى الواحدي اختياره على قول الفارسي في زيادة حرف الجر مع الفعل المتعدي، ثم أحال على نظيره في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: 73] (الواحدي، 1430هـ، ج9، ص. 384). وهذه الإحالة قرينةُ استيعاب لا مجرد نقل؛ لأنّ الفارسي نفسه هو الذي ربط بين الموضعين، فالواحدي لم ينقل حكمًا مفردًا، وإنما نقل ربطًا بين موضعين في كلام الفارسي.

وفي قوله تعالى: ﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [يونس: 11] نقل الواحدي عن الفارسي حمل (قُضِيَ) على معنى (فُرِغَ) ليصح تعلّق ﴿إِلَيْهِمْ﴾، قال: "لما كان معنى (قضى): فرغ، وكان (فرغ) قد يتعدى بهذا الحرف... فلما تعلق (إلى) بفرغ كذلك تعلق بقضى" (الواحدي، 1430هـ، ج11، ص. 137؛ وينظر: الفارسي، 1413هـ، ج4، ص. 256). وهذا التوجيه - وإن كان مشتهرًا

عند المفسرين، وقد ذكره الطبري قبل الفارسي (الطبري، 1420هـ، ج15، ص. 33-34) - فإنّ الذي أخذه الواحدي عن الفارسي ليس الحكمَ وحده، بل طريقةَ الاستدلال؛ تعليلَ صحة التعلق بالمشابهة في المعنى، والاحتجاجَ بالبيت الشاهد.

وأرى أنه يمكن أن يُحمل الفعل (قُضِيَ) على معنى التأدية، فكأنه أراد: لأُدِّيَ إليهم أجلُهم، على معنى أنهم أُعطوه تامًّا، ومن أُدِّيَ إليه أجلُه تامًّا فقد تمّ أجله وانقضى. وحملُه على هذا المعنى أقرب - في نظري - من حمله على معنى (فُرِغَ)، وإن كان في حمله عليه مساغ. ويقوّي ما ذكرتُه ما قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡۚ﴾ [التوبة: 4]: "ومعنى ﴿فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ﴾ فأدّوه إليهم تامًّا" (الزمخشري، 1407هـ، ج2، ص. 247)، وما قاله أبو حيان في تعليق الجار والمجرور بالفعل (أَتِمُّوا): "وتعدى أتموا بـ(إلى) لتضمّنه معنى فأدوا، أي: فأدوه تامًّا كاملًا" (أبو حيان، 1420هـ، ج5، ص. 371)، وقد أشار إلى هذا المعنى في الآية نفسها أبو السعود، قال: "﴿لَقُضِيَ إِلَيۡهِمۡ أَجَلُهُمۡ﴾ لأدّى إليهم الأجلَ الذي عيّن لعذابهم" (أبو السعود، د.ت، ج4، ص. 125).

وأعمق من ذلك أثرًا مسألةُ ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾ [الأعراف: 155]؛ فإنّ الفارسي لم يحملها على التضمين ولا على نزع الخافض، وإنما حملها على الاتساع، قال: "والأصل في هذا الباب أنّ من الأفعال ما يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر، ثم يتسع فيُحذف حرف الجر فيتعدى الفعل إلى المفعول الثاني" (الواحدي، 1430هـ، ج9، ص. 386؛ وينظر: الفارسي، 1389هـ، ص. 173-174). وهذا الأصل مقرَّر قبله عند ابن السراج، قال: "واعلم أنّ من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه" (ابن السراج، 1417هـ، ج1، ص. 177-178)؛ غير أنّ الذي يعنينا هنا أنّ الواحدي تلقّاه بصياغة الفارسي وشواهده لا بصياغة ابن السراج.

ولم يوافقه الواحدي في هذه الآية حسب، بل حمل على هذا الأصل آيةً أخرى لم يذكرها الفارسي، فقال في قوله تعالى: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعۡبُدُۖ﴾ [النمل: 43]: "أو يقال: التقدير: صدّها عمّا كانت تعبد، فحذف الجارّ، كقوله: ﴿قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾" (الواحدي، 1430هـ، ج17، ص. 246). وهذا هو المعنى الدقيق لانتقال الأثر: أن ينتقل الأصلُ لا الفرع، فيصير أداةً في يد المتأثر يوجّه بها ما لم يوجّهه صاحبُ الأصل. وقد أوضح السمين الحلبي الفرق بين المسلكين في نظير هذه الآية، فجعل الجبال في قوله تعالى: ﴿وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗاۖ﴾ [الأعراف: 74] على إسقاط الخافض، أو على تضمين (تَنْحِتُونَ) معنى ما يتعدى إلى اثنين (الحلبي، 1406هـ، ج5، ص. 363-364)؛ والواحدي إنما جرى على الأول، وهو مسلك الفارسي.

ومن أدقّ مواضع هذا المطلب مسألةُ حكاية الحال في ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [البقرة: 102]. فقد ردّ الفارسي قول الزجاج بإضمار (كان)، وجعل في الآية تأويلين: أن يكون ﴿تَتۡلُواْ﴾ بمعنى (تَلَتْ)، أو أن يكون على بابه ويُراد به حكاية الحال، ورأى الثاني في السَّعَة والكثرة كالأول وأسوغ (الواحدي، 1430هـ، ج3، ص. 188-189؛ وينظر: الفارسي، د.ت، ص. 321-322). وتابعه الواحدي، ومضى على هذا التأويل في ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: 59]، فقال: "وقد ذكرنا أنه يجوز أن يُراد بمثال المستقبل الماضي، مستقصًى عند قوله: ﴿مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾" (الواحدي، 1430هـ، ج5، ص. 317).

غير أن الواحديّ لم يطّرد على هذا الأصل؛ إذ رجع في قوله تعالى: ﴿مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [هود: 87] إلى تأويل الزجاج نفسه الذي ردّه الفارسي، فقال: "والتأويل: أن نترك ما كان يعبد آباؤنا" (الواحدي، 1430هـ، ج11، ص. 525). وهذا

الاضطراب - على قلّته - دليلٌ ظاهرٌ على أنّ الواحدي لم يكن يتبع الفارسي اتباع المقلِّد، وأنّ الأصول المنقولة لم تستحكم عنده استحكامًا يحمله على تكلّف الجري عليها في كل موضع.

ويقابل ذلك موضعٌ يبلغ فيه الأثر مبلغَ الاستقرار، وهو مسألةُ ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: 2]؛ فقد نقل الواحدي عن الفارسي أنّ وقوع المضارع بعد (ربما) على حكاية حالٍ آتية، وأنّ القول بإضمار (كان) خروجٌ عن مذهب سيبويه: "ومن زعم أنّ الآية على إضمار (كان)... فقد خرج بذلك عن قول سيبويه، ألا ترى (كان) لا تُضمر عنده" (الواحدي، 1430هـ، ج12، ص. 534؛ وينظر: سيبويه، 1408هـ، ج1، ص. 262). والملاحظ أنّ الواحدي افتتح المسألة بنقل عن السُّكَّري في (ما) الموصوفة والكافّة، وهذا الصدر - كما نبّه عليه محقّقو (البسيط) - منقول من (الحجة) بتصرف يسير دون عزو (الفارسي، 1413هـ، ج5، ص. 36-37؛ وينظر: الواحدي، 1430هـ، ج12، ص. 534)؛ فاجتمع في المسألة الواحدة النقلُ المعزوّ وغيرُ المعزوّ.

المطلب الثاني: الحمل على المعنى في المفردات والتراكيب:

من أدلّ مسائل هذا الباب على التأثر مسألةُ حمل الظرف على معنى (إذا) الشرطية في ﴿يَوۡمَ نَدۡعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمۡۖ﴾ [الإسراء: 71]. فالفارسي يرى أنّ الظرف هنا بمنزلة (إذا)؛ لأنه لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لمضيّه، ولا ﴿نَدۡعُواْ﴾ لاستقباله، فيتعلق بما دلّ عليه ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا﴾، ويصير التقدير: "إذا دُعِيَ كل أناس بإمامهم لم يُظلموا" (الفارسي، 1413هـ، ج1، ص. 31-32؛ وينظر: الواحدي، 1430هـ، ج17، ص. 305). وهذا رأي لم أقف على من سبق الفارسي إليه، وقد تابعه عليه الباقولي (الباقولي، 1420هـ، ج2، ص. 640)؛ وعامة النحويين على أنّ ﴿يَوۡمَ﴾ منصوب بإضمار (اذكر)، كما قال الزجاج (الزجاج، 1408هـ، ج3، ص. 252).

ولم يرجّح الواحدي في (البسيط)، فظاهرُ صنيعه الحياد؛ غير أنّ (الوسيط) يكشف اختياره، إذ قال في نظيرها ﴿وَيَوۡمَ يُحۡشَرُ أَعۡدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمۡ يُوزَعُونَ﴾ [فصلت: 19]: "والمعنى: إذا حُشِر أعداء الله وقفوا" (الواحدي، 1415هـ-ب، ج4، ص. 29).

ونظيرها مسألةُ تأنيث ﴿خَالِصَةٌ﴾ في ﴿مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ﴾ [الأنعام: 139]؛ فقد ساق الواحدي أقوال الكسائي والفراء وابن الأنباري والزجاج، ثم قال: "وذكر أبو علي فيه قولين: أحدهما: أنّ ﴿خَالِصَةٌ﴾ مصدر... والثاني: أن يكون صفة، وأُنّث على المعنى لأنه كثرة" (الواحدي، 1430هـ، ج8، ص. 466؛ وينظر: الفارسي، 1413هـ، ج6، ص. 74)، ثم صرّح باختياره في (الوسيط): "فجاء تأنيث خالصة لتأنيث معنى (ما)، وجاء تذكير محرَّم على لفظ (ما)" (الواحدي، 1415هـ-ب، ج2، ص. 328). فالسكوت في المطوَّل والتصريح في المختصر قرينتان متلازمتان في كتب الواحدي، وقد اطّردتا في مواضع من هذا البحث.

على أنّ الموافقة في هذا الباب ليست دائمًا موافقةً في المذهب. فمن ذلك مسألةُ ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾ [يوسف: 30]؛ فإنّ الواحدي قرّر ما عليه النحويون من أنّ التذكير على إرادة معنى (جمع) والتأنيث على إرادة (جماعة)، ثم استشهد بكلام الفارسي (الواحدي، 1430هـ، ج12، ص. 86). والمتأمل في نصّ الفارسي في (التكملة) و(الحجة) يجده لا يذهب إلى تقدير مضاف، وإنما يرى أنّ الجمع نفسه يحمل دلالة التأنيث، وأنّ النون في (قلن) علامةٌ للجمع والتأنيث معًا، فإذا قُدّم الفعل

وُجِد فسقطت العلامتان جميعًا (الفارسي، 1413هـ، ج2، ص. 305، وج5، ص. 15؛ 1419هـ، ص. 311). فالموافقة هنا موافقةٌ في الحكم، والتعليل مختلف؛ وقد ساق الواحدي كلام الفارسي مساق الاستشهاد المؤيِّد، لا مساق المصدر المؤسِّس.

ومن أوضح مواضع التبنّي غير المعزوّ في هذا الباب مسألةُ ﴿لِيَسُۥٓـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [الإسراء: 7]؛ فقد نقل الواحدي عن الفارسي أنّ الوجوه يُراد بها ذوو الوجوه، وأنها خُصّت بذلك "لأنها تدلّ على ما كان من ذوي الوجوه من الناس من حزنٍ ومسرّةٍ وبشارةٍ وكآبة" (الواحدي، 1430هـ، ج13، ص. 265؛ وينظر: الفارسي، 1413هـ، ج5، ص. 86)، ولم يعقّب عليه بشيء؛ ثم أعاد المعنى نفسه في (الوسيط) غير منسوب: "وعُدِّيَت المساءة إلى الوجوه، والمراد بها أصحابها، لما يبدو فيها من أثر الحزن والكآبة" (الواحدي، 1415هـ-ب، ج3، ص. 98)، وفي (الوجيز) (الواحدي، 1415هـ-أ، ص. 628). فاجتمع هنا السكوتُ في المطوَّل والتبنّي في المختصر.

وفي التراكيب يظهر الأثر في مواضع دقيقة، منها جزمُ جواب الشرط على المعنى في قراءة حمزة (لَا تَخَفۡ دَرَكٗا) [طه: 77]؛ فقد نقل الواحدي عن الفارسي "أنه جعله جواب الشرط على معنى: إن تضرب لا تخف دركًا ممن خلفك" (الواحدي، 1430هـ، ج14، ص. 474؛ وينظر: الفارسي، 1413هـ، ج5، ص. 239). وهذا التوجيه يفارق مذهب من قدّر شرطًا محذوفًا؛ إذ الشرط عند الفارسي مستفادٌ من التركيب السابق، لا من حذف مقدَّر، وفرقٌ بين أن يكون المعنى مأخوذًا من الكلام وأن يكون مأخوذًا من محذوف يُفترض فيه.

ومنها العطف على المعنى في قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ﴾ [البقرة: 259]، وهو الموضع الذي يرجّح فيه الواحدي رأي الفارسي صراحةً على قول الأخفش بزيادة الكاف، فيقول: "والقول الأول اختيار أبي علي، وهو وجه" (الواحدي، 1430هـ، ج4، ص. 379؛ وينظر: الفارسي، 1407هـ، ص. 152)؛ وقوله: (وهو وجه) عبارةُ ترجيح عنده، وقد اطّرد عليه في (الوجيز) (الواحدي، 1415هـ-أ، ص. 185؛ 1430هـ، ج4، ص. 378).

المطلب الثالث: الحذف والتقدير:

في هذا الباب يظهر جليًا اعتماد الواحدي على الفارسي؛ إذ يجعله في بعض المسائل مرجعًا حاكمًا في خلاف النحويين، لا قولًا من الأقوال. وأظهر ذلك مسألةُ ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ﴾ [الرعد: 35]؛ فقد ساق الواحدي أقوال سيبويه وابن الأنباري وثعلب والمبرد والزجاج ورواة اللغة، ثم قال: "واختار أبو علي الفارسي هذا القول ودفع ما سواه" (الواحدي، 1430هـ، ج12، ص. 365)، ثم بسط نقلًا طويلًا من (الإغفال) في إبطال أن يكون (المثل) بمعنى الصفة، وفي ردّ تقدير الزجاج، وفي ردّ القول بإلغاء (مثل) (الفارسي، د.ت، ج2، ص. 343-351؛ وينظر: الواحدي، 1430هـ، ج12، ص. 366-370). فالفارسي هنا ليس طرفًا في الخلاف، بل يشبه أن يكون الفيصل فيه.

ونظيرها مسألةُ خبر ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ﴾ [البقرة: 234]؛ فقد رتّب الواحدي الأقوال الخمسة على مذهب الفارسي قبولًا وردًّا: يرتضي قول الأخفش (يتربصن بعدهم) وقول المبرد، ويردّ قول الكسائي والفراء والزجاج (الواحدي، 1430هـ، ج4، ص. 262-264)، ثم يسوق اعتراض الفارسي على الزجاج بلا عزو، مساق رأيه (الواحدي، 1430هـ، ج4، ص. 264-265؛ وينظر: الفارسي، د.ت، ج1، ص. 88-89). فمعيار القبول والرد في هذه المسألة قول أبي علي الفارسي، وإنما تكون دلالة ذلك أظهر إذا لوحظ أنّ الأقوال المردودة أقوال أئمة، وأنّ الواحدي لم يردّها ببيان منه، وإنما ردّها برأي الفارسي.

ومن أدلّ مسائل هذا الباب على رسوخ الأثر مسألةُ ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾ [الأعراف: 142]؛ فالفارسي يرى أنّ ﴿ثَلَٰثِينَ﴾ مفعول ثانٍ لا ظرف؛ لأنّ الوعد لم يكن في الأربعين كلها ولا في بعضها، وإنما الموعد تقضّيها، فالتقدير: "وعدنا موسى انقضاء أربعين ليلة، أو تتمة أربعين ليلة، فحذفت المضاف" (الفارسي، 1413هـ، ج2، ص. 65). وقد نقله الواحدي معزوًّا في الأعراف (الواحدي، 1430هـ، ج9، ص. 328)، وقرّره بنصّه غير معزوّ في البقرة (الواحدي، 1430هـ، ج2، ص. 513)، وأعاده في (الوسيط) و(الوجيز) (الواحدي، 1415هـ-أ، ص. 105، 411، 414؛ 1415هـ-ب، ج1، ص. 137، وج2، ص. 405). فاجتمعت في هذه المسألة أربعُ قرائن: التنصيصُ، والتطابقُ اللفظي، والتكرارُ في الكتاب الواحد، والاطّرادُ في الكتب الثلاثة؛ وهي بذلك من أثبت مسائل البحث دلالة على الأثر.

ولا تُقاس بها في القوة مسألةُ حذف الفاعل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: 35]، وإن كان النقل فيها صريحًا من (المسائل الحلبيات) (الواحدي، 1430هـ، ج12، ص. 110؛ وينظر: الفارسي، 1407هـ، ص. 240)؛ لأنّ مضمونها - وهو امتناع وقوع الجملة فاعلًا - أصلٌ بصريّ مشترك، نصّ عليه الفارسي بقوله: "اعلم أنّ الفاعل لا يجوز أن يكون جملة" (الفارسي، 1983م، ص. 212-213)، وهو مذهب المبرد وجمهور البصريين (ناظر الجيش، 1428هـ). فالموافقة فيها من الدرجة الخامسة من جهة المضمون، وإنما يرقى بها إلى الأولى تنصيصُ الواحدي على النقل؛ وهذا من المواضع التي يفترق فيها ثبوتُ الأخذ عن دلالته على عمق التأثر.

وأما مسألةُ ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنعام: 109] فهي أوسع مسائل الباب مادةً وأدلّها على النقل غير المعزوّ؛ إذ جلّ ما في (البسيط) فيها من (الحجة) و(الإغفال): حذفُ المفعول على تقدير (وما يدريكم إيمانَهم)، وتوجيهُ فتح الهمزة على معنى (لعل) أو على بابها مع زيادة (لا)، واختيارُ الفارسي أن تكون على بابها؛ لأنّ معنى (لعل) لا يطابق ما بعده من الإعلام بأنهم لا يؤمنون (الفارسي، د.ت، ج2، ص. 198)، وتقريرُه أنّ (ما) استفهامية لا نافية (الفارسي، د.ت، ج2، ص. 194-195؛ وينظر: الواحدي، 1430هـ، ج8، ص. 352-356). ولم يعزُ الواحدي من ذلك كله إلا موضعًا واحدًا.

المبحث الثالث: أثر الفارسي في الأصول والتعليل وتوجيه القراءات:

المطلب الأول: الأصول النحوية التي أخذها الواحدي عن الفارسي:

أعمق مستويات الأثر أن ينتقل الأصلُ الذي يُبنى عليه، لا الحكمُ المبنيّ عليه؛ لأنّ الحكم ينتهي بانتهاء مسألته، والأصل يبقى عاملًا في المسائل التي لم ينظر فيها صاحب الأصل. وقد استخلصتُ من مسائل هذا البحث خمسةَ أصول لأبي علي الفارسي تعمل في توجيهات الواحدي على نحو مطرد:

– الأول: الاتساع في تعدية الفعل، وأنه غير نزع الخافض وغير التضمين. وقد مرّ أثره في ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: 155]، ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعۡبُدُ﴾ [النمل: 43].

– الثاني: حكاية الحال في الأفعال، وأنها أسوغُ من إضمار (كان). وأثره في ﴿مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [البقرة: 102]، ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾ [الحجر: 2].

– الثالث: امتناع وقوع الجملة فاعلًا. وأثره في ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم﴾ [يوسف: 35].

– الرابع: امتناع عمل المضاف إليه فيما قبل المضاف. وأثره في ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: 180]، و﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: 14]، وأصلُه عند سيبويه في مسألة (القتالُ زيدًا حين تأتي) (سيبويه، 1408هـ، ج1، ص. 133؛ وينظر: الفارسي، 1410هـ، ج1، ص. 132).

– الخامس: امتناع الابتداء بـ(أنّ) المفتوحة على ما فهمه الفارسي من كلام سيبويه. وأثره في ﴿فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾ [الحج: 4].

ويُلاحظ أنّ هذه الأصول كلها بصرية، وأنّ الواحدي أخذها عن الفارسي لا عن سيبويه مباشرة؛ يدل على ذلك أنه ينقلها بصياغة الفارسي وشواهده وتفريعاته، بل ينقل معها ما تفرّد به الفارسي من فهم لكلام سيبويه، وهو فهمٌ خالفه فيه أبو سعيد السيرافي (السيرافي، 2008م، ج2، ص. 384؛ وينظر: الفارسي، 1410هـ، ج1، ص. 252).

المطلب الثاني: أثر التعليل وطريقة الاحتجاج بالشواهد:

ولم يقف الأثر عند الحكم والأصل، بل بلغ طريقة الاحتجاج نفسها. فمن ذلك أنّ الواحدي يورد شواهد الفارسي بأعيانها وبترتيبها؛ فيستشهد ببيتَي الشمّاخ (بادت وغيّر آيَهنّ مع البلى) في موضعي الأحقاف والواقعة كما استشهد بهما الفارسي (الواحدي، 1430هـ، ج20، ص. 204، وج21، ص. 226؛ وينظر: الفارسي، 1413هـ، ج6، ص. 187-188، 255-257)، وببيت ذي الرمة (له واحفٌ فالصُّلْبُ) في مسألة حذف المضاف كما استشهد به (الواحدي، 1430هـ، ج13، ص. 425؛ وينظر: الفارسي، 1413هـ، ج5، ص. 114)، وبشطر العباس بن مرداس (وأضربَ منّا بالسيوفِ القوانِسا) في مسألة إعمال المعاني (الفارسي، 1413هـ، ج1، ص. 27). واتفاقُ الشاهد النادر مع اتفاق موضعه من الاستدلال قرينةٌ لا تُحمل على التوارد؛ لأنّ الشاهد إنما يُستحضر في موضعه من الحجة، فإذا اتفق الشاهد والموضع فقد اتفق طريق النظر كله.

ومن ذلك أيضًا أنه ينقل عن الفارسي عللَه لا نتائجه حسب؛ كتعليله تذكيرَ الفعل بعد (إلا) بأنّ الكلام محمول على العموم: "لما كان المعنى: ما قام أحدٌ، حملوه على هذا" (الواحدي، 1430هـ، ج20، ص. 195؛ وينظر: الفارسي، 1413هـ، ج6، ص. 186-187)، وهو تعليل تلقّاه الواحدي دون اعتراض.

ومن اللافت أنّ الزجاج ذكر في الموضع نفسه توجيهًا آخر لقراءة الحسن بالتأنيث، على تقدير (لا تُرى أشخاصٌ إلا مساكنُهم) (الزجاج، 1408هـ، ج4، ص. 446)، فلم يُشِر إليه الفارسي ولا الواحدي؛ وهذا الإغفال المشترك قرينةٌ أيضًا على أنّ الواحدي إنما كان ينظر في المسألة من نافذة (الحجة). وهذه القرينة - وهي اتفاقُ السكوت - أخفى من قرينة اتفاق القول، وهي مع خفائها دالّة؛ لأنّ الواحدي واسع النقل عن الزجاج في (البسيط)، فإغفاله قولًا له في موضع استوعب فيه كلام الفارسي قد يُشعر بأنّ المسألة وصلته من جهة واحدة.

المطلب الثالث: توجيه القراءات مجالًا لأثر الفارسي:

يبلغ أثر الفارسي في هذا المجال مبلغًا يكاد يكون أوسع من مجال النحو المجرد؛ وذلك لأمرين: أنّ أكثر نقول الواحدي عنه من (الحجة)، وهو كتاب موضوعه توجيه القراءات؛ وأنّ القراءة سنّة متبعة يُنتهى فيها إلى السماع، فيحتاج المفسّر إلى صناعة يُقيم بها وجهَ القراءة، وهو ما كان الفارسي إمامًا فيه.

فمن مسائل القراءات التي بُني توجيه الواحدي فيها على الفارسي: قراءةُ الياء والتاء في ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: 48] ونظيرها ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ﴾ [التوبة: 54] (الواحدي، 1430هـ، ج10، ص. 488؛ وينظر: الفارسي، 1413هـ، ج4، ص. 196)؛ وقراءةُ الحسن (لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ) [الأحقاف: 25]؛ وقراءةُ حمزة (لَا تَخَفْ) [طه: 77]؛

وقراءةُ النصب في (أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ) [النور: 6]؛ وقراءةُ الياء في ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟﴾ [الأنفال: 59]؛ وقراءةُ ابن عامر بكسر الهمزة في (إِنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) [الزخرف: 39]؛ وقراءتا الفتح والكسر في ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 109].

وأدلّ ما في هذا المجال على النقل قرينةُ الخطأ المشترك في مسألة ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: 282]؛ فقد نقل الواحدي عن الفارسي أنّ القول بإضمار (يكن) - تامةً أو ناقصة - لأبي الحسن الأخفش، قال: "قال أبو علي الفارسي: قال أبو الحسن الأخفش: التقدير: فليكن رجل وامرأتان" (الواحدي، 1430هـ، ج4، ص. 320). وكذلك نصّ الفارسي في (الحجة) (الفارسي، 1413هـ، ج2، ص. 419-422). والذي في (معاني القرآن) للأخفش خلافُ ذلك؛ فإنه يقدّر مبتدأً محذوفًا لا فعلًا، قال: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ فالذي يُستشهَد رجلٌ وامرأتان" (الأخفش، 1411هـ، ج1، ص. 205)، وهو رأي الزجاج (الزجاج، 1408هـ، ج1، ص. 363). ثم تابع الواحديُّ الفارسيَّ على هذه النسبة في موضع آخر من (البسيط) (الواحدي، 1430هـ، ج4، ص. 492، 494)، وفي (الوسيط) (الواحدي، 1415هـ-ب، ج1، ص. 404).

واتفاقُ العالمين على نسبةِ رأيٍ إلى عالمٍ ثالثٍ ليس في كتابه لا يقع اتفاقًا؛ فهو من أقوى قرائن هذا البحث على الأخذ. ومما يزيده قوةً أنّ الواحدي أعاد هذه النسبة في غير موضع، واطّرد عليها في المختصر.

المبحث الرابع: حدود تأثّر الواحدي واستقلال اختياره

المطلب الأول: المخالفة الصريحة وعدم الاطّراد:

لو كان الواحدي ناقلًا محضًا لاطّرد نقله؛ ولكنه يخالف الفارسيَّ حيث يظهر له خلافُه. فمن ذلك مسألةُ ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: 76]؛ إذ نقل عنه أنّ التقدير (اعلموا)، وأنّ الآية اعتراض بين القسم والمقسَم عليه، ثم اعتراضٌ آخر بين الصفة والموصوف (الواحدي، 1430هـ، ج21، ص. 259)، وهو نصّ (المسائل الحلبيات) (الفارسي، 1407هـ، ص. 147)؛ ثم لم يرتضِ ذلك، فقرّر أنها الشرطية الامتناعية، فقال: "والمعنى: وإنّ القسم بمواقع النجوم لقسم عظيم، لو تعلمون عظمه لانتفعتم بذلك" (الواحدي، 1430هـ، ج21، ص. 258).

وهذه المخالفة أشدُّ دلالةً مما يبدو في ظاهرها؛ لأنّ رأي الفارسي هنا يفضي إلى إثبات نوع من أنواع (لو) هو (لو) التي بمعنى الأمر، وقد حكاه عنه ابن مالك من (التذكرة) (ابن مالك، 1410هـ، ج1، ص. 229-230)، واستدرك عليه أبو حيان فحمل كلامه على التمني لما فيه من معنى الطلب (أبو حيان، 1418هـ، ج3، ص. 161). فالواحدي - بردّه - يقف موقف المستدرك على أصل من أصول الفارسي، لا موقف المختلف في فرع؛ وهذا يدل على أنّ نظره في كلام الفارسي نظرُ ناقدٍ لا نظرُ متلقٍّ.

ومن ذلك عدم الاطّراد في تقدير الفعل المحذوف في ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: 91]؛ فقد نقل الواحدي نصَّ الفارسي في تقدير الماضي (الآن أسلمتَ) بلا عزو (الواحدي، 1430هـ، ج5، ص. 356)، وأصلُه في (الحجة) (الفارسي، 1413هـ، ج3، ص. 55؛ وينظر: ج6، ص. 135)؛ ثم قدّر عند الآية نفسها في موضعها من سورة يونس المضارعَ لا الماضي، فقال: "والظرف متعلق بمحذوف تدل عليه الحال، تقديره: الآن آمنتَ أو تؤمن أو تتوب" (الواحدي، 1430هـ، ج11، ص. 303)، وهو تقدير المفسرين الذي يناسب دلالة (الآن) على الحاضر (المنتجب الهمذاني، 1427هـ؛ وينظر: ابن عاشور، 1984م).

فالواحدي ينقل الأصل ثم يجري على مقتضى المعنى، ولا يلزمه حيث لزمه الفارسي؛ وهذا فرقٌ بين صنعة النحوي وصنعة المفسّر: فالأول يطلب اطّراد القاعدة، والثاني يطلب ملاءمة المعنى.

المطلب الثاني: التطوير والزيادة والترجيح بين الأقوال:

وأظهر من المخالفة في الدلالة على شخصية الواحدي العلمية مواضعُ يوافق فيها الفارسيَّ ثم يضيف إليه. فمن ذلك مسألةُ ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: 9]؛ فقد ذكر الفارسي فيها ثلاثة أوجه: تقديرَ فعلٍ ناصبٍ للإيمان هو (اعتقَدُوا)، وحملَه على حذف المضاف أي (مواضع الإيمان)، وحملَه على المثل (الفارسي، 1413هـ، ج4، ص. 314). فوافقه الواحدي في أصل التقدير، لكنه قدّر فعلًا آخر هو (آثروا)، فقال: "ولكن المعنى: وآثروا الإيمان، هو من باب: علفتُها تِبنًا وماءً باردًا" (الواحدي، 1430هـ، ج21، ص. 380). ولم أقف على من سبق الواحدي إلى هذا التقدير عند هذه الآية، وقد تابعه عليه البغويُّ بعده (البغوي، 1417هـ، ج8، ص. 76). فهذا موضعٌ يتقدم فيه الواحدي على الفارسي بتقديرٍ أشدَّ ملاءمةً لسياق الثناء على الأنصار؛ إذ الإيثار أمدحُ من الاعتقاد في هذا المقام.

ومن ذلك ترجيحه بين أقوال النحويين على غير سَنَنِ الفارسي أحيانًا؛ كما في مسألة ﴿مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾ [الحج: 4]، إذ اقتصر على أحد وجهي الفارسي فجعل المسألة ذات وجه واحد؛ وهو تصرّفٌ في مادة الفارسي بالحذف لا بالزيادة، لكنه تصرّفُ من يرجّح، لا تصرّفُ من ينقل.

ومن ذلك أنه في مسألة ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ﴾ [البقرة: 259] لم يكتفِ بنقل اختيار الفارسي، بل قدّمه على سائر الأقوال ابتداءً ثم ختم بترجيحه؛ وقد خالف بذلك الأخفشَ في زيادة الكاف، وخالف مذهبَ من رأى الإضمار أولى من العطف على المعنى، كما ذهب إليه ابن هشام بعدُ (ابن هشام، د.ت، ص. 624). وتقديمُ القول في العرض - عند من كانت عادته تأخيرَ المختار - ضربٌ من الترجيح بالترتيب، وهو من لطائف ما يُستدل به على اختيار الواحدي.

المطلب الثالث: افتراق الأصول وما لم ينقله الواحدي عن الفارسي:

أوضح ما ينتهي إليه البحث في تحرير حدود التأثر مسألةُ زيادة الاسم. فالواحدي يقول بزيادة (مثل) و(وجه) في الكلام؛ قال في ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: 122]: "والعرب تزيد (مِثْل) في الكلام، ولا يريدون به التشبيه" (الواحدي، 1430هـ، ج8، ص. 407)، وقال في ﴿فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: 115]: "قال أكثر المفسرين: الوجه صلة، معناه: فثمّ الله" (الواحدي، 1430هـ، ج3، ص. 232)، وقرّر مثله في ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصص: 88] واختاره (الواحدي، 1430هـ، ج17، ص. 446، 480)، بل قرّره في (شرح ديوان المتنبي) (الواحدي، 1419هـ، ج1، ص. 108)؛ فهذا رأي مطّرد عنده في كتبه على اختلاف موضوعاتها.

ثم إنه نسب إلى الفارسي ما يوهم موافقته، فقال بعد تقرير الزيادة: "وهذان القولان معنى ما ذكره أبو علي في هذه الآية" (الواحدي، 1430هـ، ج8، ص. 407). والذي في (الحجة) ليس فيه ما يدل على الزيادة، وإنما فيه أنّ المثل والشبه واحد، وأنه "إذا كان مثله في الظلمات فكأنه هو أيضًا فيها" (الفارسي، 1413هـ، ج3، ص. 257)، وهذا يقتضي إعمال (مثل) لا إلغاءها. بل إنّ الفارسي يُنكر زيادة الاسم صريحًا؛ قال في ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الرعد: 35]: "كونه لغوًا والحكم عليه بهذا فاسدٌ غير سائغ؛ لأنه لا دلالة عليه، ولا شاهد له" (الفارسي، د.ت، ج2، ص. 348-349)، وقرّر في ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾

[الشورى: 11] أنّ الملغى هو الكاف لا الاسم، "لأنها حرف، والحروف في اللغة تكون زائدة في مواضع كثيرة، بخلاف الأسماء" (الفارسي، د.ت، ج2، ص. 349-350).

فهذا افتراقٌ في أصل لا في فرع؛ فالواحدي يجري فيه على ما نُسب إلى الكوفيين من إجازة زيادة الأسماء، والفارسي على مذهب البصريين في منعها. وهو يدل على أنّ تأثر الواحدي لم يبلغ حدّ الذوبان في مذهب الفارسي، وأنّ ما أخذه عنه إنما أخذه اختيارًا لا تسليمًا. ويزيد هذا الموضع أهميةً أنّ الواحدي لم يكتفِ بالمخالفة، بل نسب إلى الفارسي ما يوافق رأيه هو؛ وهذا يُشعر بأنّ استقرار الرأي عنده بلغ مبلغًا حمله على أن يقرأ كلام الفارسي على وفقه.

ويقرب من هذا الباب - وإن لم يبلغ مبلغه في الدلالة -ما يمكن أن يُسمّى (الغياب الدالّ)، وهو أن يبسط الواحدي مسألةً للفارسي فيها كلام ظاهر، ثم لا يعرض له. ومن ذلك مسألةُ زيادة الفعل (كان)؛ فقد بسط الواحدي القول فيها عند ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: 110]، فحكى أقوال الفراء والزجاج وابن الأنباري وابن جرير، ثم عاد إليها عند ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ [البقرة: 143] فقوّى القول بها بالأثر الذي ساقه (الواحدي، 1430هـ، ج5، ص. 450-452، وج3، ص. 221)، ولم ينقل عن الفارسي في ذلك كله حرفًا، مع أنّ للفارسي في حقيقة (كان) الزائدة تحريرًا مستقلًا مبسوطًا في (البصريات): أنها لا فاعل لها، وأنّ الضمير المتصل بها توكيدٌ لما قبله لا فاعل (الفارسي، 1405هـ، ج2، ص. 875-876)، وهو تحرير اشتهر عنه حتى نقله المتأخرون عنه في مقابل مذهب السيرافي والصيمري في تقدير الفاعل المضمر (أبو حيان، 1418هـ؛ وينظر: العكبري، 1416هـ).

غير أنّ الإنصاف يقتضي ألّا يُجعل هذا الغياب مقصودًا أو دليلًا على الإعراض؛ فإنّ الفارسي وإن قَبِل القول بزيادة (كان) من حيث الأصل، فليس في كتبه - فيما وقفتُ عليه - نصٌّ يحكم فيه بالزيادة في هذه الآية بعينها؛ وإنما كلامه في تحرير حقيقة الزيادة على تقدير القول بها، وهو كلام في الصناعة لا في توجيه الآية. فالذي غاب عن (البسيط) إذًا تحريرُ المسألة على طريقة الفارسي، لا رأيٌ له فيها أعرض عنه الواحدي؛ وفرقٌ بين الأمرين في ظاهر الاستدلال.

وفي هذا محترزٌ منهجي ينبغي التنبيه عليه في دراسات الأثر، وهو أنّ الغياب لا يصلح قرينةً إلا بشرطين: أن يثبت للمتقدم رأيٌ في الموضع نفسه، وأن تظهر حاجةُ المتأخر إليه في مسألته. فإذا انتفى الشرط الأول لم يدلّ الغياب على انتقاء الناقل، وإنما دلّ على انتفاء المادة المنقولة. فليس كل سكوت إعراضًا، كما أنه ليس كل موافقة أخذًا؛ والأصل في البابين واحد، وهو ألّا يُحمَل الاحتمالُ محملَ الدليل.

على أنّ في هذا الموضع بعدُ فائدةً في تحديد حدود إفادة الواحدي من الفارسي؛ فإنّ الواحدي لم يكن يستقري كتب الفارسي استقراءَ من يريد استيفاء آرائه، وإنما كان يأخذ منها ما تدعو إليه حاجتُه في تفسير الآية.

النتائج:

وبعدُ، فقد خلصتُ مما تقدم من استقراء مواضع الفارسي في (البسيط) ومقابلتها بنصوصه في مصادرها إلى جملةٍ من النتائج، رأيتُ أن أجمعها هنا بعد تفرّقها في المباحث، مقتصرًا على ما قام عليه دليل دون ما بقي في حدّ الاحتمال، وهي على النحو الآتي:

– أولًا: أثرُ أبي علي الفارسي في اختيارات الواحدي النحوية في (البسيط) أثرٌ واسع لا ينحصر في مسائل معدودة؛ فقد بلغت مواضعه في قضايا التأويل النحوي وحدها تسعًا وثلاثين مسألة، موزَّعة على التضمين والحمل على المعنى والحذف والزيادة.

– ثانيًا: هذا الأثر متفاوت الدرجات، ولا يصح إطلاق لفظ (التأثر) على جميع مواضع الموافقة. وقد أمكن ترتيبه على سلّمٍ من خمس درجات: النقل الصريح المعزوّ، ثم النقل غير المعزوّ، ثم الموافقة المقترنة بالقرائن، ثم الموافقة في النتيجة مع اختلاف الطريق، ثم الموافقة المحتملة الناشئة عن اشتراك في أصل. وأقوى القرائن المرجِّحة قرينةُ الخطأ المشترك، ثم قرينةُ الانفراد، ثم قرينةُ الاطّراد في (البسيط) و(الوسيط) و(الوجيز).

– ثالثًا: لم يقتصر الأثر على النتائج، بل تجاوزها إلى الأصول وطرائق الاستدلال؛ فانتقلت خمسة أصول للفارسي إلى الواحدي صار يوجّه بها ما لم يوجّهه الفارسي نفسه، كما في حمله آية ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعۡبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ﴾ [النمل: 43] على أصل الاتساع. وانتقلت معها شواهدُ الفارسي بترتيبها، وعللُه بصياغتها. وهذا هو المستوى الذي يصح معه القول إنّ الأثر أثرٌ في طريقة النظر، لا في المسائل المفردة.

– رابعًا: أعمق صور الأثر النقلُ غير المعزوّ، لا النقل المعزوّ؛ لأنّ العزو يبقي الرأي قولًا لقائل، والإدماجَ يجعله جزءًا من رؤية الناقل. وقد بلغ من عمق هذا الاستبطان أنّ السمين الحلبي نسب إلى الواحدي تقديرًا هو للفارسي في (الحجة).

– خامسًا: أشدُّ مجالات التأثر مجالُ توجيه القراءات، يليه التأويل النحوي، ثم النحو المجرد؛ ومردّ ذلك إلى أنّ أكثر ما وصل الواحديَّ من كتب الفارسي هو (الحجة) و(الإغفال)، وكلاهما دائرٌ على القراءات وعللها.

– سادسًا: كان الواحدي يتعامل مع رأي الفارسي بوصفه سلطةً علمية راجحة، لا بوصفه قولًا مساويًا لسائر الأقوال؛ يدل على ذلك موقعُه من ترتيب الأقوال، وجعلُه إياه فيصلًا في الخلاف كما في ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الرعد: 35]، و﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ﴾ [البقرة: 234]. غير أنها سلطةٌ غير ملزِمة؛ فقد خالفه صراحةً في ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [الواقعة: 76]، وفارقه في أصل زيادة الاسم، ولم يطّرد على أصله في حكاية الحال، وأضاف إليه في ﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: 9]، وأعرض عن رأيه في زيادة (كان) وهو يبسط المسألة.

– سابعًا: تكشف هذه العلاقة عن نمطٍ من انتقال المعرفة النحوية من القرن الرابع إلى القرن الخامس يقوم على الكتاب لا على المجلس؛ فالواحدي لم يلقَ الفارسيَّ ولا تلاميذَه المباشرين، وإنما تلقّاه من كتبه، فجاء تلقّيه تلقّيًا انتقائيًا تحكمه حاجةُ المفسّر لا صنعة النحويّ.

وأوصي في ختام هذا البحث بأمرين: توسيعِ تطبيق سلّم الدرجات والقرائن المقترحة على سائر أبواب (البسيط) النحوية، وإفرادِ ظاهرة النقل غير المعزوّ في كتب التفسير بدراسة مستقلة؛ لما لها من أثر في تصحيح نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها.

المراجع:

أحمد، و. ع. (2023م). *البحث النحوي القرآني عند أبي علي الفارسي* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة ديالى، العراق.

الأخفش، س. ب. م. (1411هـ). *معاني القرآن* (تحقيق: هدى محمود قراعة، ط. 2). مكتبة الخانجي.

الباقولي، ع. ب. ا. (1420هـ). *إعراب القرآن المنسوب للزجاج* (تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، ط. 4). دار الكتاب المصري ودار الكتب اللبنانية.

البغوي، ا. ب. م. (1417هـ). *معالم التنزيل في تفسير القرآن* (تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين، ط. 4). دار طيبة.

حسكور، ن. (2001م). *أثر أبي علي الفارسي في جهود ابن سِيده النحوية*. اتحاد الكتاب العرب.

الحلبي، أ. ب. ي. (1406هـ). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط. 1). دار القلم.

الحلّي، ح. (د.ت). *أثر المحتسب في الدراسات النحوية*. المكتبة الأدبية المختصة.
الحموز، ع. أ. (1404هـ). *التأويل النحوي في القرآن الكريم*. مكتبة الرشد.
أبو حيان، م. ب. ي. (1418هـ). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (تحقيق: حسن هنداوي، ط. 1). دار القلم.
أبو حيان، م. ب. ي. (1420هـ). *البحر المحيط في التفسير* (تحقيق: صدقي محمد جميل). دار الفكر.
الزجاج، إ. ب. ا. (1408هـ). *معاني القرآن وإعرابه* (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط. 1). عالم الكتب.
الزمخشري، م. ب. ع. (1407هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* (ط. 3). دار الكتاب العربي.
ابن السراج، م. ب. ا. (1417هـ). *الأصول في النحو* (تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط. 3). مؤسسة الرسالة.
أبو السعود، م. ب. م. ا. (د.ت). *إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم*. دار إحياء التراث العربي.
سيبويه، ع. ب. ع. (1408هـ). *الكتاب* (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط. 3). مكتبة الخانجي.
السيرافي، ا. ب. ع. (2008م). *شرح كتاب سيبويه* (تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط. 1). دار الكتب العلمية.
الطبري، م. ب. ج. (1420هـ). *جامع البيان في تأويل آي القرآن* (تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط. 1). مؤسسة الرسالة.
ابن عاشور، م. ا. (1984م). *التحرير والتنوير*. الدار التونسية للنشر.
العكبري، ع. ب. ا. (1976م). *التبيان في إعراب القرآن* (تحقيق: علي محمد البجاوي، ط. 1). عيسى البابي الحلبي وشركاه.
العكبري، ع. ب. ا. (1416هـ). *اللباب في علل البناء والإعراب* (تحقيق: غازي مختار طليمات، ط. 1). دار الفكر.
الفارسي، ا. ب. أ. (د.ت). *الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج)* (تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي).
الفارسي، ا. ب. أ. (1389هـ). *الإيضاح العضدي* (تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط. 1).
الفارسي، ا. ب. أ. (1982م). *المسائل العسكريات* (تحقيق: علي جابر المنصوري، ط. 2). مطبعة بغداد.
الفارسي، ا. ب. أ. (1983م). *المسائل المشكلة (البغداديات)* (تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي). بغداد.
الفارسي، ا. ب. أ. (1405هـ). *المسائل البصريات* (تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط. 1). مطبعة المدني.
الفارسي، ا. ب. أ. (1407هـ). *المسائل الحلبيات* (تحقيق: حسن هنداوي، ط. 1). دار القلم ودار المنارة.
الفارسي، ا. ب. أ. (1410هـ). *التعليقة على كتاب سيبويه* (تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط. 1).
الفارسي، ا. ب. أ. (1413هـ). *الحجة للقراء السبعة* (تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط. 2). دار المأمون للتراث.
الفارسي، ا. ب. أ. (1419هـ). *التكملة* (تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط. 2). عالم الكتب.
الفراج، ص. ب. إ. (1409هـ). *الواحدي النحوي من خلال كتابه البسيط* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
ابن مالك، م. ب. ع. (1410هـ). *شرح التسهيل* (تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط. 1). دار هجر للطباعة والنشر.
الهمذاني، ح. ب. أ. (1427هـ). *الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد* (تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط. 1). دار الزمان.
ناظر الجيش، م. ب. ي. (1428هـ). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* (تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط. 1). دار السلام.

النمري، ع. ح. (2019م). *آراء الفراء النحوية في التفسير البسيط وموقف الواحدي منها* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك عبد العزيز.

ابن هشام، ع. ب. ي. (د.ت). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). المكتبة العصرية.

الواحدي، ع. ب. أ. (1415هـ-أ). *الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط. 1). دار القلم والدار الشامية.

الواحدي، ع. ب. أ. (1415هـ-ب). *الوسيط في تفسير القرآن المجيد* (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، ط. 1). دار الكتب العلمية.

الواحدي، ع. ب. أ. (1419هـ). *شرح ديوان المتنبي* (ضبط وشرح: ياسين الأيوبي وقصي الحسين، ط. 1). دار الرائد العربي.

الواحدي، ع. ب. أ. (1430هـ). *التفسير البسيط* (تحقيق: لجنة من علماء التفسير برئاسة محمد بن صالح الفوزان). عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

References

Aḥmad, W. ʿ. (2023). *Al-baḥth al-naḥwī al-Qurʾānī ʿinda Abī ʿAlī al-Fārisī* [Qur'anic grammatical research in the work of Abū ʿAlī al-Fārisī] [Unpublished doctoral dissertation]. University of Diyala, Iraq. [in Arabic]

Al-Akhfash, S. B. M. (1411). *Maʿānī al-Qurʾān* [Meanings of the Qur'an] (Hudā Maḥmūd Qarāʿah, Ed.; 2nd ed.). Maktabat al-Khānjī. [in Arabic]

Al-Bāqūlī, ʿ. B. A. (1420). *Iʿrāb al-Qurʾān al-mansūb lil-Zajjāj* [The grammatical analysis of the Qur'an attributed to al-Zajjāj] (Ibrāhīm al-Ibyārī, Ed. & study; 4th ed.). Dār al-Kitāb al-Miṣrī; Dār al-Kutub al-Lubnāniyyah. [in Arabic]

Al-Baghawī, A. B. M. (1417). *Maʿālim al-tanzīl fī tafsīr al-Qurʾān* [Landmarks of revelation in the interpretation of the Qur'an] (Muḥammad ʿAbd Allāh al-Nimr et al., Eds.; 4th ed.). Dār Ṭayyibah. [in Arabic]

Ḥaskūr, N. (2001). *Athar Abī ʿAlī al-Fārisī fī juhūd Ibn Sīdah al-naḥwiyyah* [The influence of Abū ʿAlī al-Fārisī on Ibn Sīdah's grammatical contributions]. Ittiḥād al-Kuttāb al-ʿArab. [in Arabic]

Al-Ḥalabī, A. B. Y. (1406). *Al-durr al-maṣūn fī ʿulūm al-kitāb al-maknūn* [The preserved pearls concerning the sciences of the hidden Book] (Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ, Ed.; 1st ed.). Dār al-Qalam. [in Arabic]

Al-Ḥillī, Ḥ. (n.d.). *Athar al-muḥtasib fī al-dirāsāt al-naḥwiyyah* [The influence of al-Muḥtasib on grammatical studies]. Al-Maktabah al-Adabiyyah al-Mukhtaṣṣah. [in Arabic]

Al-Ḥamūz, ʿ. A. (1404). *Al-taʾwīl al-naḥwī fī al-Qurʾān al-karīm* [Grammatical interpretation in the Holy Qur'an]. Maktabat al-Rushd. [in Arabic]

Abū Ḥayyān, M. B. Y. (1418). *Al-tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-tashīl* [The supplement and completion in the commentary on the Book of al-Tashīl] (Ḥasan Hindāwī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Qalam. [in Arabic]

Abū Ḥayyān, M. B. Y. (1420). *Al-baḥr al-muḥīṭ fī al-tafsīr* [The encompassing ocean in Qur'anic interpretation] (Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Ed.). Dār al-Fikr. [in Arabic]

Al-Zajjāj, I. B. A. (1408). *Maʿānī al-Qurʾān wa-iʿrābuh* [The meanings and grammatical analysis of the Qur'an] (ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalabī, Ed.; 1st ed.). ʿĀlam al-Kutub. [in Arabic]

Al-Zamakhsharī, M. B. ʿ. (1407). *Al-kashshāf ʿan ḥaqāʾiq ghawāmiḍ al-tanzīl* [The revealer of the truths of the subtleties of revelation] (3rd ed.). Dār al-Kitāb al-ʿArabī. [in Arabic]

Ibn al-Sarrāj, M. B. A. (1417). *Al-uṣūl fī al-naḥw* [The principles of grammar] (ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Ed.; 3rd ed.). Muʾassasat al-Risālah. [in Arabic]

Abū al-Suʿūd, M. B. M. A. (n.d.). *Irshād al-ʿaql al-salīm ilā mazāyā al-kitāb al-karīm* [Guiding sound reason to the merits of the Noble Book]. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī. [in Arabic]

Sībawayh, ʿ. B. ʿ. (1408). *Al-kitāb* [The Book] (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Ed.; 3rd ed.). Maktabat al-Khānjī. [in Arabic]

Al-Sīrāfī, A. B. ʿ. (2008). *Sharḥ Kitāb Sībawayh* [Commentary on Sībawayh's Book] (Aḥmad Ḥasan Mahdalī & ʿAlī Sayyid ʿAlī, Eds.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah. [in Arabic]

Al-Ṭabarī, M. B. J. (1420). *Jāmiʿ al-bayān fī taʾwīl āy al-Qurʾān* [The comprehensive exposition on the interpretation of Qur'anic verses] (Aḥmad Muḥammad Shākir, Ed.; 1st ed.). Muʾassasat al-Risālah. [in Arabic]

Ibn ʿĀshūr, M. A. (1984). *Al-taḥrīr wa-al-tanwīr* [Liberation and enlightenment]. Al-Dār al-Tūnisiyyah lil-Nashr. [in Arabic]

Al-ʿUkbarī, ʿ. B. A. (1976). *Al-tibyān fī iʿrāb al-Qurʾān* [The elucidation of the grammatical analysis of the Qur'an] (ʿAlī Muḥammad al-Bijāwī, Ed.; 1st ed.). ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh. [in Arabic]

Al-ʿUkbarī, ʿ. B. A. (1416). *Al-lubāb fī ʿilal al-bināʾ wa-al-iʿrāb* [The essence concerning the causes of grammatical construction and inflection] (Ghāzī Mukhtār Ṭulaymāt, Ed.; 1st ed.). Dār al-Fikr. [in Arabic]

Al-Fārisī, A. B. A. (n.d.). *Al-ighfāl: Wa-huwa al-masāʾil al-muṣliḥah min Kitāb Maʿānī al-Qurʾān wa-iʿrābih lil-Zajjāj* [Al-Ighfāl: The questions derived from the Book of the meanings and grammatical analysis of the Qur'an by al-Zajjāj] (ʿAbd al-Fattāḥ Ismāʿīl Shalabī, Ed.). [in Arabic]

Al-Fārisī, A. B. A. (1389). *Al-Īḍāḥ al-ʿAḍudī* [Al-Īḍāḥ al-ʿAḍudī] (Ḥasan Shādhilī Farhūd, Ed.; 1st ed.). [in Arabic]

Al-Fārisī, A. B. A. (1982). *Al-masāʾil al-ʿaskariyyāt* [The military questions] (ʿAlī Jābir al-Manṣūrī, Ed.; 2nd ed.). Maṭbaʿat Baghdād. [in Arabic]

Al-Fārisī, A. B. A. (1983). *Al-masāʾil al-mushkilah: Al-Baghdādiyyāt* [The problematic questions: The Baghdad questions] (Ṣalāḥ al-Dīn ʿAbd Allāh al-Sinkāwī, Ed.). Baghdād. [in Arabic]

Al-Fārisī, A. B. A. (1405). *Al-masāʾil al-Baṣriyyāt* [The Basra questions] (Muḥammad al-Shāṭir Aḥmad Muḥammad Aḥmad, Ed.; 1st ed.). Maṭbaʿat al-Madanī. [in Arabic]

Al-Fārisī, A. B. A. (1407). *Al-masāʾil al-Ḥalabiyyāt* [The Aleppo questions] (Ḥasan Hindāwī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Qalam; Dār al-Manārah. [in Arabic]

Al-Fārisī, A. B. A. (1410). *Al-taʿlīqah ʿalā Kitāb Sībawayh* [Commentary on Sībawayh's Book] (ʿAwaḍ ibn Ḥamad al-Qūzī, Ed.; 1st ed.). [in Arabic]

Al-Fārisī, A. B. A. (1413). *Al-ḥujjah lil-qurrāʾ al-sabʿah* [The proof concerning the seven Qur'anic readers] (Badr al-Dīn Qahwajī & Bashīr Juwayjātī, Eds.; 2nd ed.). Dār al-Maʾmūn lil-Turāth. [in Arabic]

Al-Fārisī, A. B. A. (1419). *Al-takmilah* [The completion] (Kāẓim Baḥr al-Marjān, Ed.; 2nd ed.). ʿĀlam al-Kutub. [in Arabic]

Al-Farrāj, Ṣ. B. I. (1409). *Al-Wāḥidī al-naḥwī min khilāl Kitābih al-basīṭ* [Al-Wāḥidī the grammarian through his book Al-Basīṭ] [Unpublished doctoral dissertation]. Imam Muhammad ibn Saud Islamic University. [in Arabic]

Ibn Mālik, M. B. ʿ. (1410). *Sharḥ al-tashīl* [Commentary on al-Tashīl] (ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid & Muḥammad Badawī al-Makhtūn, Eds.; 1st ed.). Dār Hajr lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr. [in Arabic]

Al-Hamadhānī, Ḥ. B. A. (1427). *Al-kitāb al-farīd fī iʿrāb al-Qurʾān al-majīd* [The unique book on the grammatical analysis of the Glorious Qur'an] (Muḥammad Niẓām al-Dīn al-Futayḥ, Ed.; 1st ed.). Dār al-Zamān. [in Arabic]

Nāẓir al-Jaysh, M. B. Y. (1428). *Tamhīd al-qawāʿid bi-sharḥ Tashīl al-fawāʾid* [Preface to the rules through the commentary on Tashīl al-fawāʾid] (ʿAlī Muḥammad Fākhar et al., Eds.; 1st ed.). Dār al-Salām. [in Arabic]

Al-Nimrī, ʿ. Ḥ. (2019). *Ārāʾ al-Farrāʾ al-naḥwiyyah fī al-tafsīr al-basīṭ wa-mawqif al-Wāḥidī minhā* [Al-Farrāʾ's grammatical views in Al-Tafsīr al-Basīṭ and al-Wāḥidī's position on them] [Unpublished doctoral dissertation]. King Abdulaziz University. [in Arabic]

Ibn Hishām, ʿ. B. Y. (n.d.). *Mughnī al-labīb ʿan kutub al-aʿārīb* [The sufficient guide for the intelligent concerning the books of grammatical inflection] (Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Ed.). Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah. [in Arabic]

Al-Wāḥidī, ʿ. B. A. (1415a). *Al-wajīz fī tafsīr al-kitāb al-ʿazīz* [The concise commentary on the Noble Book] (Ṣafwān ʿAdnān Dāwūdī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Qalam; Al-Dār al-Shāmiyyah. [in Arabic]

Al-Wāḥidī, ʿ. B. A. (1415b). *Al-wasīṭ fī tafsīr al-Qurʾān al-majīd* [The intermediate commentary on the Glorious Qur'an] (ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, et al., Eds.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah. [in Arabic]

Al-Wāḥidī, ʿ. B. A. (1419). *Sharḥ Dīwān al-Mutanabbī* [Commentary on the Dīwān of al-Mutanabbī] (Yāsīn al-Ayyūbī & Quṣayy al-Ḥusayn, Eds.; 1st ed.). Dār al-Rāʾid al-ʿArabī. [in Arabic]

Al-Wāḥidī, ʿ. B. A. (1430). *Al-tafsīr al-basīṭ* [The extensive commentary] (Committee of Qur'anic exegesis scholars, chaired by Muḥammad ibn Ṣāliḥ al-Fawzān, Eds.). Deanship of Scientific Research, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University. [in Arabic].